انعكاس سياسة التمويل على قطاع الصناعات الغذائية التحويلية في الجزائر للفترة 2017–2022

The impact of financing policy on the food manufacturing sector in Algeria for the period 2017-2022

عرابة إبراهيم[1]، شريف طويل نورالدين[2]

Ibrahim Araba, Noreddine Cherif Touil

[1]مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية جامعة مستغانم، (الجزائر)،ibrahim.araba.etu@univ-mosta.dz

[2]مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية جامعة مستغانم، (الجزائر)،

noureddine.cheriftouil@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/14 تاريخ القبول: 2024/05/26 تاريخ النشر: 2024/07/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على إنعكاسات سياسة التمويل،على قطاع الصناعات الغذائية التحويلية،أينتم التطرق إلىمختلف أنواع التمويلات المتاحة له، وإلى واقع هذا القطاع في السنوات الأخيرة،حيث وصلنا إلى أن القيمة المضافة للقطاع تبقى ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات المصنفة خارج المحروقات مما يستوجب العمل بجدية وتسخير كل الامكانات اللازمة خاصة في مجال التمويل للنهوض بهذا القطاع وباقي القطاعات المساعدة له.

كلمات مفتاحية: التمويل، الصناعات الغذائية التحويلية، القيمة المضافة

تصنيفاتJEL: E62، L6،

Abstract:

This study aims to shed light on the implications of financing policy on the food manufacturing sector, where the various types of financing available to it were addressed, and the reality of this sector in recent years, where we have reached that the added value of the sector remains weak compared to the rest of the sectors classified outside hydrocarbons. This

[1] المؤلف المرسل: **عرابة إبراهيم** ، ibrahim.araba.etu@univ-mosta.dz

requires working seriously and harnessing all necessary capabilities, especially in the field of financing, to advance this sector and the rest of the sectors that support it.

Keywords: finance, food processing industries, value added
JEL Classification Codes: E62 ،L6.

1. مقدمة:

إن زيادة عدد سكان العالم، وتمدنه وتحسن المستوى المعيشي للأفراد، أدى إلى زيادة الطلب على الغذاء، في ظل عدم قدره المنتجين على تلبية هذا الطلب المتزايد الذي يرجع لعدة أسباب من بينها التغيير المناخي ونقص في الأراضي المزروعة –التي تعد المورد الأساسي للغذاء– واحتكار الدول المنتجة للغذاء في توزيعه مما أدى بالكثير من الدول إلى التفكير بجديه في توفير غذاءها بنفسها وتحقيق أمنها الغذائي بانتهاج مجموعه من السياسات، والآليات الداعمة لمنتجي الغذاء وخاصة منتجي المواد الغذائية الأساسية

ونظرا لكون فرع الصناعات الغذائية التحويلية لما له من أهمية بالغة في توفير الغذاء من حيث الكمية، النوعية،المكان، الزمان مما استنوجب التشجيع على إنشائه وتدعيمه وتطويره وذلك بتوفير بيئة استثماريه مناسبة وإعطاء الأولوية له.

وبما أن التمويل أحد أهم هذه الأليات سنحاول في هذه الورقة البحثية التطرق إلى**انعكاس سياسة التمويل على قطاع الصناعات الغذائية التحويلية في الجزائر للفترة 2017–2022.**

مشكلة الدراسة: كيف انعكست سياسة التمويل على قطاع الصناعات الغذائية التحويلية في الجزائر للفترة 2017–2022

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة، في الدور الذي تؤديه الصناعات الغذائية التحويلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تعتبر هذه الأخيرة من القطاعات المنتجة التي تعتمد عليها الكثير من الدول وتسعى للبحث عن الطرق اللازمة للنهوض بها

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة، لتسليط الضوء على الدور الذي يؤديه التمويل لمرافقة قطاع الصناعات الغذائية التحويلية.

فرضيات الدراسة:

-للتمويل دور في ترقية الصناعات الغذائية التحويلية.

-القروض التي تمنحها البنوك لا تكفي وحدها لخلق وتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية التحولية.

- ضرورة تدخل الدولة عن طريق إنشاء هيئات تمويلية أخرى تخدم القطاعات المنتجةللغذاء.

منهج الدراسة: إتبعنا في هذه الدراسة المنهج الإستقرائي مع الإعتماد على الاسلوب الوصفي تماشيا مع طبيعة الموضوع.

2.الإطار النظري للدراسة:

1.2 الصناعات الغذائية التحويلية:

أ-المفهوم:

تعددت مفاهيم الصناعات الغذائية التحويلية واختلفت باختلاف تصورات وتوجهات الباحثين والمتخصصين في هذا المجال لهذا سوف نعرض أهمها.

✓ هي العملية التي تتم ميكانيكيا،أو كيميائيا على المواد العضوية في البيوت أو المصانع من أجل الحصول على مواد غذائيةجديدة تلبي حاجياتالإنسانالغذائية.

✓ كما يمكن تعريفها بالعمليةالتي تطبق على الخامات سواء ذات مصدر نباتي أو حيواني والتي تكون عادةفائضا على الاستهلاك الطازجمن اجل تحويلها إلى مواد أخرى تلبي حاجيات كل الأفراد من حيث الزمان والمكان والنوعي.(حيدوشي، 2022، صفحة 65)

✓ يعرفها الدكتور عز الدين فراج بأنها تحويل المواد النباتية أو الحيوانية الطازجة والفائضة عنالاستهلاك إلى مواد أخرى من المنتجات الغذائية من اجل أن تبقى صالحة للاستهلاك أكبر مدة معينة وتستهلك في غير مكانها وزمان صنعها(حيدوشي، 2022، صفحة 65)

✓ وتعرف على أنها مجموعة من النشاطات الصناعية التي تعمل على تحويل مواد أولية ذات الطبيعة الفلاحية إلى مواد غذائية للاستهلاك البشري في المقام الأول(FRANCETRAVAIL.FR)

✓ و منه يمكن إعطاء مفهوم للصناعة الغذائية التحويلية، على أنها العملية التي تتم على المنتجات الفلاحية من أجل تحويلها إلى غذاء بشري بالدرجة الأولى يتميز بخصائص جديدة كمدة حفظ أطول وشكل آخر من حيث الحجم والنوع وذات قيمة غذائية أخرى تساعد كل شرائح المجتمع.

ب– الأهمية الاقتصادية للصناعة الغذائية: يمكن تلخيص أهمية الصناعات الغذائية في النقاط التالية:

- تعتبر الصناعة الغذائية وسيط بين الفلاحة والمائدة.
- تعتبر من القطاعات المهمة للدولة نظرا للدور الذي تؤديه في توفير الأمن الغذائي، ومناصب شغل جديدة.
- تنشيط باقي القطاعات (كصناعة التغليف) وقطاع النقل وغيرها من القطاعات الأخرى.
- توفير مواد غذائية بأسعار رخيصة نوعا ما عن الطازجة منها التي تنتج في غير أوقاتها .
- إنتاج مواد غذائية خالية من الأمراض، والسموم ومصنعة بطريقة تلبي حاجيات مختلف شرائح المجتمع كحليب الأطفال، والأغذية الخاصة بالمرضى.
- التقليل من حجم المواد الغذائية مما يسهل عملية نقلها وتخفيض تكلفتها.
- توفير مصادر غذائيةمختلفة ومتنوعه التي لا توفرها الطبيعة مباشرة: كصناعة زيت المائدة من الذرى.

ج– أهم شعب الصناعات الغذائية: *يمكن تقسيم شعب الصناعات الغذائية إلى:(**بن الشيخ و جعفر، 2022**)*

- شعبة الحليب والألبان مثل:توضيب الحليب ومشتقاته كاللبن والأجبان.
- شعبة المشروبات والعصائرمثل: تعبئة المياه المعدنية ومياه الغازية والعصائر الفواكه
- شعبة المصبرات والتعليب: وتتمثل في مصبرات الخضار والفواكه.
- شعبة المطاحن والعجائن مثل: مطاحن السميد، الفرينة ومشتقاتهم.
- شعبة المواد الغذائية الاخرى.
- شعبة زيوت المائدة والدهون.
- شعبة اللحوم والأسماك .

2.2 تمويل الصناعات الغذائية التحويلية:

يعد التمويل منأهم العناصر لتجسيد المشاريع، والحفاظ عليها وتطويرها وتوسعتها وعادةما يلجأ أصحاب المشاريع إلى تمويل مشاريعهم من مصادر تمويل داخلية وفي حالة عدم كفايته يلجؤون إلى مصادر خارجية سواء عن طريق البحث عن شركاء وطنين أو شركاء اجانب.

وفي بعض الأحيان يقومون بالبحث عن دعم من طرف حكومات أو منضمات التي عادة ما تأتي على شكل قروض بدون فوائد أو دعم مادي مباشر لا يسترد كله او جزء منه

ثم يأتي التمويل البنكي الذي يلجأ إليه أصحاب المشاريع لتمويل مشاريعهم خاصة عندما لا تساعدهم شروط التمويلات الأخرى ،كالدعم المقدم من طرف الحكومات يالذي يخضعلشروط خاصة كمجال النشاط، سعر البيع، الكمية الواجب بيعها وغيرها من الشروط.

أ-.التمويل البنكي للصناعات الغذائية التحويلية:

أ-1 المفهوم: يمكن إعطاء بعض مفاهيم التمويل البنكي للصناعات الغذائية التحويلية على النحو التالي:

- ✓ هي الثقة التي يمنحها البنك لشخص ما (طبيعيأو معنوي)، وذلك بمنحه مبلغا من النقود ومنحه حق التصرف فيها لفترة معينة متفق عليها مقابل عائدمعين يحصل عليه البنك من المقترض.
- ✓ هو العملية التي يتم بمقتضاها منح تسهيلات نقدية من طرف البنك لأحد عملائه من اجل تغطية العجز المالي في دورة الاستغلال أو لإنشاء استثمارات جديدة(مرزوك و البني، 2022، صفحة 65)
- ✓ **إذن التمويل البنكي هو النشاط الذي يقوم به البنك لمنح أموال لأصحاب العجز مقابل فوائد**

أ-2 الاهمية:

يعد التمويل البنكي من أهمالأعمالالبنكية التي تتطلب بحثامعمق لما له من إيجابيات تنعكس على الاقتصاد بصفة عامة وعلى الصناعات الغذائية التحويلية بصفة خاصة وتكمن أهميته حسب الزاوية التي بنظر منها:

بالنسبة للعملاء يعتبر مصدرا لتغطية العجز المالي.

بالنسبة للبنك يعتبر المصدر الرئيسي للدخل عن طريق العوائد المحصلة.

بالنسبة للاقتصاد الوطني يقوم التمويل البنكي بدفع عجلة التنمية والمساعدة على خلق مشاريع جديدة وتوفير مناصب شغل وتحقيق النمو الاقتصادي (عبد الرحمان وحماوي ، 2022، صفحة 153)

أ-3 أنواع التمويل البنكي:يمكن تقسيم التمويل البنكي وفق عدة معايير:

✓ مباشر أو غير مباشر: فأماالتمويل المباشر هو منح البنك لمبالغ نقدية مقابل ضماناتو بفوائد لطالبه وأما التمويل الغير مباشر فهو دخول البنك كطرف ضامن للعميل في حالة الإخلال بالتزاماته.

✓ من حيث المدة: تمويل قصير الأجل، تمويل متوسط الأجل، تمويل طويل الأجل.

✓ من حيث الغرضنجدالتمويل الاستثماري، التمويل التجاري، التمويل الاستهلاكي،التمويلالاستغلالي

✓ من حيث الضمانات المقدمة:

- التمويل الشخصي:يتم فيه تقديم أموال إلى المقترض دون تقديم ضمان بشكل عيني بل يكتفي بوعد يقطعه على نفسه بتسديد الدين.
- التمويل العيني: وهنايتحصل المقترض على أموال بعد تقديمه لضماناتتغطي دينه في حالة عدم التسديد.
- التمويل المختلط: هو تمويل مزيج من التمويل العيني والشخصي.

✓ التمويل من حيث الطبيعة القانونيةللمقترض: الخاص اوالعام.

✓ من حيث التمويل الكلاسيكي أوالتمويل الإسلامي فالتمويل الإسلامي يخضع لضوابط الشريعة الإسلامية ويكون على شكل إما التمويل بالمشاركة (كالمضاربة ، المساقات ،المزارعة) او التمويل بالبيوع والايجار (كالمرابحة، السلم ، الاستصناع، السلم ،الايجارة)(عبد الرحمان وحماوي ، 2022، صفحة 154)

أ-4 العوامل المحددة للتمويل المصرفي:يقوم البنك بتحليل ودراسة عدة معايير التي يمكن من خلالها إتخاذ القرار التمويلي بمنح أو عدم منح القرض المصرفي للعميل حيث يمكن اختصارها في النقاط التالية:

✓ عوامل مرتبطة بالعملاء كسمعةالعميل.

✓ عوامل مرتبطة بالتمويل نفسه كموضوع التمويل والغرض منه.

✓ عوامل مرتبطة بالبنك كالوضعية المالية للبنك وتوجهات البنك.

أ-5الدعم البنكي للصناعات الغذائية في الجزائر:

نظرا لخصوصية القطاع قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري بالتعاون مع بنك الفلاحة والتنمية الريفيةDADRبتقديم منتوجات مختلفة لدعم إنتاج الغذاء في الجزائر وتمثلت في:

قرض الرفيق الفيديرالي: وهو قرض مدعوم من طرف الدولة موجه لتمويل المستثمرين في مجال تويل النتجات الغذائية وتخزينها وتحويلها وتثمينها.

بالإضافة إلى انواع أخرى من القروض الموجهة للفلاح من اجل الانتاج النباتي والحيواني مثل قرض التحدي وقرض السكن الريفي (مزغاش وقصاص، 2022، صفحة 7)

ب- أشكال التمويل الأخرى:

✓ الشراكة بين القطاع العام والخاص: وهي طريقة تمويل وتشغيل هذه المشاريع من خلال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشروالقروض الأجنبية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو تملك المستثمر الأجنبي لجزء، أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية، والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.
- أما القروض الأجنبية: فهي شكل آخر من أشكال التمويل باعتبارها قروض أو إكتتاب في أسهم وسندات المشروع من طرف الحكومات أو الأشخاص الأجانب.

✓ صناديق ضمان القروض:هي عبارة عن مؤسسات مالية حكومية تهدف إلى حل أكبر مشكل تعاني منه البنوك في عملية تمويل الاستثمارات والمتمثل في نقص الضمانات المقدمة للبنوك من أجل الحصول على قروض ، كما أنها تتحمل مخاطر عدم التسديد في حالة عجز الجهة المقترضة (fgar, 2024

✓ صناديق الاستثمار كآلية مبتكرة لدعم للتمويل البنكي للاستثمار: هي مؤسسة تقوم بجمع مدخرات المستثمرين (أصحاب الفائض المالي) واستثمارها في أصول مالية متنوعة كالأسهم والعملات والنقد(ن ور الدين و مزيود، 2013، صفحة 207)

تحمل صناديق الاستثمار أربعة أشكال رئيسية هي: رأس مال المخاطر، صناديق النمو، الاستئناف باستخدام الرفع المالي، رأسمال الاسترجاع.

✓ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار:هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل تحت وصاية الوزير الأول، وتختص بجدب، ودعم ومرافقة المستثمرين الوطنيين والأجانب، ودراسة ملفاتهم من أجل تجسيد مشاريعهم الاستثمارية.

كما تعنى على إدارة المنصة الرقمية للاستثمار(AAPI, 2024)

✓ حاضنات الأعمال ستار تاب: تعتبر حاضنات الأعمال مكانًا مثاليًا للمشاريع الناشئة للنمو والتطور، حيث تقدم لهم الدعم والموارد التي يحتاجونها للنمو والازدهار، وهذامن خلال توفير الفضاء البدني للعمل، والتدريب وورش العمل، والمشورة من الخبراء، والوصول إلى شبكات العملاء والمستثمرين.

✓ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية/ANAD:

حيث يمكن لهذه الوكالة تقديم تمويلات مختلفة لمختلف المشاريع: إما

- تمويل ثنائي للمشاريع اقل من 10 ملاين دج 50% عل عاتق الشباب أصحاب المشاريع و50 % على عاتق الوكالة
- تمويل ثلاثي 15% مساهمة شخصية للشباب أصحاب المشاريع و15 % مساهمة الوكالة و70% قرض من البنكويمكن أن تقل نسبة مساهمة الشخصية إلى 12 % بالنسبة للمناطق الخاصة ومناطق الهضاب العليا و10% بالنسبة لمناطق الجنوب و5 %بالنسبية للشباب العاطل والطلبة أصحاب المشاريع (بودرة، 2022، صفحة 191)

3- تحليل لبعض المؤشرات المتعلقة بالصناعات التحويلية الغذائية في الجزائر:

3-1تطور مساهمة القيمة المضافة من الصناعات الغذائية على الناتج المحلي الخام

لقد عمدت الحكومات الجزائرية منذ الاستقلال على انتهاج استراتيجية تنموية رامية إلى تشكيل وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك باستهدافأنشطة اقتصادية محددة من خلال تقديمالدعم، ومنح حوافز ضريبية، وتطوير البنى التحتية، والقواعد التنظيمية الوقائية، مع دعم البحث والتطوير وذلك بإنشاء شركات وطنية كبيرة لعبت دور كبير في الاقتصاد الوطني

لكن بعد التسعينات مع تخلي النظام الجزائري عن الاقتصاد الاشتراكي، والتوجه نحو الرأسمالية أصبح من الضروري- تشجيع الخواص_ للدخول في الاقتصاد بتقديم الدعم اللازم لهم خاصة اللذين ينشطون في القطاعات الحساسة التي تعرف عجزا في توفير منتجاتها كقطاع الصناعات التحويلية الغذائية، وفيما يليسنعرض تطور الناتج المحلي الخام للصناعات الغذائية والقيمة المضافة لها خارج قطاع المحروقات.

جدول 01:الناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعات الفلاحية والغذائية من 2014 إلى 2020

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصناعات الفلاحية والغذائية	326,58	355,98	381,64	407,47	433,40	444,70	465,58
النسبة	2,25%	2,58%	2,64%	2,58%	2,49%	2,57%	3,10%
المجموع	14490,17	13812,76	14455,02	15804,18	17390,71	17321,32	15024,82

من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات(ONS, Activité Industrielle, 2024)ONS

من خلال المعطيات نجد أن مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج الداخلي الخام خلال سنوات الدراسة يتراوح بين 2.25% و3.10% من الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بباقي القطاعات الاخرى.

جدول 02: تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية التحويلية خارج المحروقات

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
القطاع العام للصناعات الغذاية	50241,8	55463,6	55676	56616	62536,8
النسبة المئوية	12,33%	12,80%	12,52%	12,37%	12,79%
القطاع الخاص للصناعات الغذائية	357,23	377,94	389,02	401,11	426,41
النسبة المئوية	87,67%	87,20%	87,48%	87,63%	87,21%
المجموع للصناعات الغذائية	407,47	433,40	444,70	457,72	488,94
المجموع الكلي للصناعات التحويلية	1040,78	1110,88	1161,65	1148,38	1230,79
النسبة	39,15	39,01	38,28	39,86	39,73

من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات(ONS, INNDDIICCEE DDEE LLAA, 2023)ONS

نلاحظ هيمنة القطاع الخاص من حيث القيمة المضافة، في قطاع الصناعات الغذائية خلال سنوات 2017-2018-2019 -2020-2021 بأكثر من 87%،في حين أن النسبة الكلية للقيمة المضافة في الصناعات الغذائية التحويلية تقترب من نسبة 40% من الصناعات الكلية للبلاد، الذي تسيطر عليه الصناعات البترولية بنسبة 60%.

شكل 01: تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية التحويلية خارج المحروقات

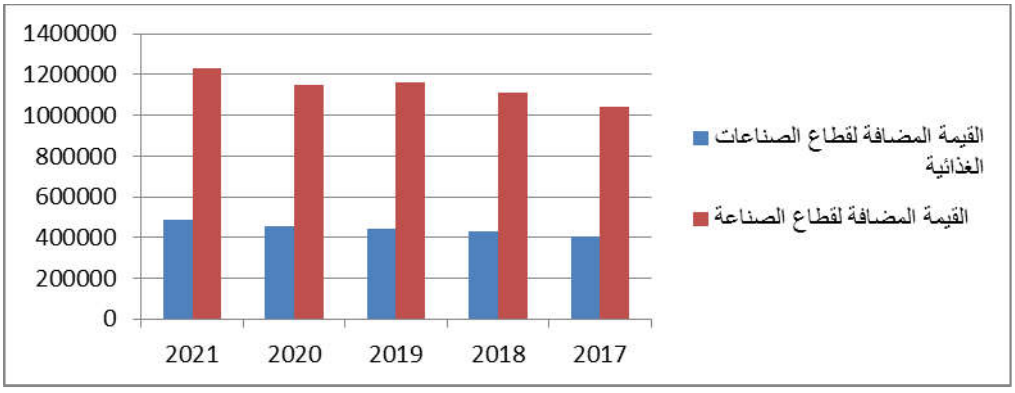

من إعداد الباحثين بالاعتماد على بياناتالديوان ONS

2-3 تطور مؤشر الإنتاج الصناعي ومعدل استعمال طاقات الإنتاج حسب قطاع الصناعات الغذائية:(الحميد و عبد الحميد، 2023):

يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة وبنية المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، وقد صمم أصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة او في قطاع معين: و يأتي وفق المعادلة الاتية.

مؤشر هرنفندل هيرشمانH

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{I=1}^{N}(x_I/X)^2 - \sqrt{1/N}}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

N: عدد النشاطات

X1: قيمة المتغير في النشاط

X: القيمة الاجماليةللمتغير في جميع النشاطات

جدول 03: تطور مؤشر الإنتاج الصناعي والتغير الحاصل حسب قطاع الصناعات الغذائية

	المؤشر					التغيير				
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021
صناعات الغذائية	49.4	51.5	54,1	53,6	61,6	2.1	3	4.9	-0,9	15,1

من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات(ONS, indice production industrielle, 2023)ONS

من خلال الجدول الذي يوضح تطور كل من مؤشر إنتاج الصناعات الغذائية والتغير الحاصل فيه خلال سنوات 2017-2018-2019-2020-2021نجد أن هذا المؤشرسجل 49.4 خلال سنة 2017 ليرتفع خلال السنتين المواليتين ب 2.1 و3 ثم يعود للانخفاض خلال سنة 2020 بـ -0.9

ويرجع هذا الإنخفاض لعدة أسباب من بينها: جائحة كورونا التي أثرت على الأداء الاقتصادي العالمي ككلثم عاد للارتفاع بنسبة 15.1في عام 2021 وذلكبعد تعافي الإقتصاد الوطني والسياسة المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية الرامية لتشجيع المنتوج المحلي عن طريق مجموعة من الإجراءات كفرض

قيود على استيراد السلع خاصة التي يمكن إنتاجها محليا وكذلك الإجراءات المتخذة لتشجيع الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية التي لها دور كبير في خلق قيمة مضافة، وتحقيق الامن الغذائي.

3-3 تطور الصادرات وواردات المواد الغذائية:

أ- الواردات:

جدول 04: تطور واردات المواد الغذائية خارج المحروقات مليون دينار

المواد الغذائية	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	842133.1	867284.3	825081.7	897941.4	1156100.5	1478758.1
المجموع	5111297.6	5403233.0	5016837.0	4363653.1	5097464.3	5539677.7
النسبة المئوية	16.5%	16.1%	16.4%	20.6%	22.7%	26.7%

من إعداد الباحثين بالاعتماد على بياناتالديوان الوطني للإحصاء(ONS, Commerce Extérieur, 2023)

من خلال الجدول نلاحظ أن واردات الجزائر من المواد الغذائية تمثل حوالي16.5% في السنوات 2017-2018-2019 من إجمالي الواردات وسجلت ارتفاعا خلال السنوات 2020-2021-2022 بأكثر من 5.20% وهذا بسبب الجفاف الذي شهدته البلاد في السنوات الأخيرة مما أثر على الإنتاج الفلاحي الذي يعد المصدر الرئيسي للمواد الغذائية.

ب- الصادرات:

جدول 05: تطور الصادرات المواد الغذائية خارج المحروقات

الصناعات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الغذائية	38984.6	44116.6	49176.8	56464.4	75119.6	38354.9
المجموع	3928295.6	4889278.6	4271648.8	2846371.4	5474408.9	9400708.9
النسبة المئوية	0.9%	0.9%	%1.15	%1.98	1.73%	0.4%

من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء(ONS, Commerce Extérieur, 2023)

من خلال الجدول الذي يوضح صادرات الجزائر من المواد الغذائية نجد أنها لا تتعدى 2 % من إجمالي الصادرات وهي أعلى نسبة مسجلة خلال سنة 2020 بينما سجلت سنة 2020 اقل نسبة

ويرجع السبب في التراجع إلى جائحة كورونا وارتفاع في اسعار النقل العالمية وزيادة الطلب المحلي على المواد الغذائية .

منحنى 06: مخطط يوضح تغطية الصادراتالمواد الغذائية للواردات الغذائية

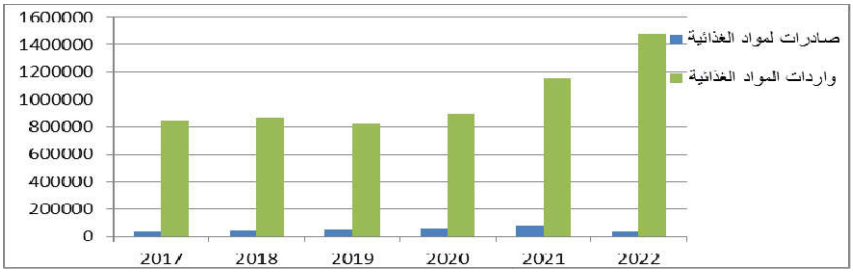

من إعداد الباحثين بالاعتماد على بياناتالديوان الوطني للإحصاء(ONS, Commerce Extérieur, 2023)

ومن خلال المخطط نلاحظ إن إنتاج الجزائر من المواد الغذائية يعد ضئيل جدا مقارنة بصادراتها من السلع الغذائية مما يجعلها في خانة لا أمن غذائي .

4-الخاتمة:

وفي الختام نجد أن الصناعات الغذائية في الجزائر تعرف ضعف في تقديم قيمة مضافة للإقتصاد بالنظر الى باقي القطاعات الأخرى الأمر الذي يستوجب على الدولة الجزائرية البحث عن أليات جديدة لنهوض بهذا القطاع وعلى رأسها التمويل بكل أنواعه والذي يعتبر الأساس الأول في إنجاح المشاريع الإستثمارية .

4-1 النتائج:

✓ رغم تعدد مصادر التمويل الموجه للصناعة بصفة عامة والصناعات الغذائية بصفة خاصة إلى أن هذا القطاع لا يزال يسجل أدنى مستوى له بالمقارنة مع القطاعات الاخرى كقطاع التعدين والخدمات ويرجع السبب إلى الاعتماد المستثمرين على الاستثمار في المجالات التي تحظى بالدعم من طرف الدولة وتحقق عائد في الأجل القريب وإهمال باقي القطاعات.

✓ معظم التمويلات لقطاع الصناعة الغذائية هو عبارة عن تمويل كلاسيكي .

✓ تمثل نسبة مشاريع الصناعة الغذائية للقطاع الخاصأكثرمن 87% من مجوع القطاع، وهي دلالة جيدة على إندماج الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني إلى أنها تبقى غير كافية مما يستوجب على الدولة زيادة الاستثمار في هذا القطاع، وجلب مستثمرين أجانب للوطن خاصة في قطاعه المواد الغذائية واسعة الإستهلاك كزيت المائدة والسكر والحليب.

✓ معظم الصناعات الغذائية المتواجدة في البلاد هي عبارة عن شعبة الحبوب ومشتقاته وتوضيب الحليب مع ضعف في إنتاج المواد الأولية لهم.

✓ الصناعات الغذائية تعتمد بنسبة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من الخارج مما يجعلها رهينة في تقلب أسعارها مما يتوجب الاستثمار في القطاعات التي توفر المواد الأولية وعلى رأسها الفلاحة.

✓ قطاع الصناعات الغذائية مرهون بتطوير باقي القطاعات خاصة قطاع الفلاحة، وقطاع النقل ومراكز الأبحاث التي توفر التكنولوجيا ومراكز التكوين.

التوصيات:

✓ ضرورة تمكين المستثمر للوصول إلى التمويل بكل أنواعه في وقت قليل، وبأفل تكلفة.

✓ ضرورة توفير بيئة استثمارية مناسبة لقطاع الصناعات الغذائية نظرا لخصوصية القطاع.

✓ التنسيق مع مختلف القطاعات كقطاع النقل والفلاحة والقطاع المالي من أجل مساعدة قطاع الصناعات الغذائية التحويلية في النمو.

✓ ضرورة تمويل القطاع الفلاحي والصناعي والتجاري من أجل رفع مستوى التكامل والاندماج

✓ تشجيع مختلف المستثمرين من وطنين وأجانب، وبمختلف الأحجام صغار وكبار المصنعين من أجل خلق قيمة مضافة

✓ توفير رؤوس أموال كلاسيكية وحديثة كرأس المال المخاطر.

✓ الانفتاح على أسواق مختلفة من أجل تصدير المنتوجات الغذائية.

✓ حماية المنتوج المحلي وتشجيع المستثمرين على تطوير منتجاتهم من أجل منافسة المنتوجات المستوردة.

✓ الاستثمار في راس المال الفكري لما له دور كبير في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

- ✓ رفع الوعي الاستهلاكي للمواطنين من أجل ترشيد الاستهلاك .
- ✓ العمل على تشجيع التصدير لمنتجات الصناعة الغذائية التي تتميز بها الجزائر .
- ✓ العمل على توعية المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع.

5 قائمة المراجع:

1-جليد ن ور الدين، وابراهيم مزيود. (2013). صناديق الاستثمار وأهميتها في تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية. *دفاتر البحوث العلمية*، 205-230.

2-عاشور حيدوشي. (2022). أداء فرع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري واستراتيجية تطويره. *الاقتصاد الصناعي*، 63-81.

3-عبد القادر عبد الرحمان، ومباركة حماوي . (2022). علاقة التمويل البنكي بالتضخم في السودان خلا الفترة 2008-2019. *مجلة النمو الإقتصادي والمقاولاتية*، 150-167.

4-عمر امين مرزوك، وحمزة صبحي البني. (2022). أثر التمويل المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، 61-17.

5-فاطمة بودرة. (2022). فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية). *المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية*، 112-130.

6-لميس مزغاش، وشريفة قصاص. (2022). أثر التمويل المصرفي الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر _دراسة قياسية للفترة 1990-2019 باستخدام نموذج ARDL_. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، 7.

7-مريم بن الشيخ، وحمزة جعفر. (2022). تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر ومخاوف الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا. *أبحاث إقتصادية معاصرة*، 432-438.

8-مهري الحميد، ومهري عبد الحميد. (2023). تقييم السياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر بإستخدا م مؤشر هرنفندل هيرشمان خلا الفترة 2001-2020. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 136-161.

9-AAPI. (2024). *AAPI – Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement*. Consulté le 03 22, 2024, sur aapi: https://aapi.dz/ar/presentation-de-laapi-ar/

10-FGAR. (2024). *FGAR: : Fonds de garantie des crédits aux petites et moyennes entreprises*. Consulté le 03 24, 2022, sur https://www.fgar.dz/portal/ar

11-FRANCETRAVAIL.FR. (s.d.). *L'industrie alimentaire forme et recrute !* Consulté le 03 22, 2024, sur L'industrie alimentaire forme et recrute !: https://www.francetravail.fr/actualites/le-dossier/agroalimentaire-industrie-et-cha/lindustrie-alimentaire.html

12-ONS, ا. (2023). *Commerce Extérieur*. Consulté le 03 01, 2024, sur Office National des Statistiques: https://www.ons.dz